# اقتصاد

## مدير المطاحن لـ«الوطن»: لم نعد بحاجة إلى استيراد الطحين وكل يوم نستهلك ٣٣٧٠ طناً

**عبد الهادي شباط**

كشف مدير عام المطاحن في وزارة التجارة الداخلية زياد بله لـ«الوطن» أن إجمالي الاحتياجات اليومية من مادة الطحين لكل القطر تبلغ ٣٣٧٠ طناً وأن عدد المطاحن الكلي في الشركة ٣٤ مطحنة منها ٢٤ مطحنة تعمل بشكل طبيعي ومطحنتان متضررتان كلياً ولا يمكن تأهيلهما وأن الشركة تسعى جاهدة لتأمين كل ما هو ضروري ولازم لرفع الطاقات الطحنية بإعادة تأهيل المطاحن المتضررة مبيناً أن ذلك يكون وفق ما تسمح به الظروف الأمنية المحيطة بهذه المطاحن وأن الشركة نجحت في تأهيل الخط الأول في مطحنة اليرموك بدرعا وتشغيله ضمن وردية عمل صباحية وتأهيل مطحنة الغزلانية وتم تشغيلها بطاقاتها الطبيعية على مدار ٢٤ ساعة إضافة إلى تجهيز مطحنة حديثة في الكسوة وهي في طور التجريب والاستلام كما أشار إلى أنه يتم تجهيز مطحنة تلكلخ في حمص حيث تم الانتهاء من بعض الأعمال المدنية وقامت الشركة المنفذة والمشروع بتوريد الدفعة الأولى من الآلات والتجهيزات الفنية.

وبالعودة إلى كمية الاحتياجات اليومية وقدرة الشركة على تأمينها أوضح بله أنه مع دخول مطحنة الكسوة الحديثة حيز العمل وقدرتها على تأمين كامل احتياجات المنطقة الجنوبية وهي دمشق وريفها ودرعا والسويداء والقنيطرة والمقدرة احتياجاتها بـ١٢٠٠ طن يومياً أصبحت الشركة قادرة على توفير جميع الاحتياجات من مادة الطحين محلياً والاستغناء عن الاستيراد مع الاستعانة بمطاحن القطاع الخاص في المناطق التي فيها نقص ولاسيما محافظات حمص وحلب وطرطوس والقامشلي.

وعن التعاقد على استيراد كميات جديدة من الطحين عبر الخط الائتماني الإيراني أوضح أنه لا يوجد أي عقود جديدة تم إبرامها لاستيراد الطحين وأن آخر كميات تم استلامها عبر الخط الائتماني الإيراني كانت ٤٠ ألف طن خلال العام الحالي حيث كان متعاقداً عليها من العام ٢٠١٤.

هذا وقد وجه وزير التجارة الداخلية جمال شاهين الشركة مؤخراً بأن الأولوية لرفع طاقات الطحين للمطاحن العامة وتأهيل المتضرر منها بسبب أعمال التدمير والتخريب التي تعرضت لها وضرورة مضاعفة جهود الشركة وعملها على زيادة العمل والإنتاج ووضع خطة دقيقة مع بداية العام القادم للتعاقد مع المطاحن الخاصة حسب الاحتياجات الفعلية لكل محافظة والجدوى الاقتصادية ووفق محددات واضحة تضمن تأمين الطحين وإنتاج مادة الخبز وفق أفضل المواصفات والشروط وتحول دون الهدر والفساد.

معتبراً أن لمطحنة الكسوة الحديثة أهمية بالغة في توفير الطحين وتحسين جودة العمل ما ينعكس على تحسن وجودة الرغيف.

كما ركز الوزير على ضرورة قيام تلك الشركات بإيجاد آليات ووسائل تضمن نقل وتخزين الأقماح والطحين بشكل صحيح والحد من الهدر واعتماد طريقة صحيحة لتوزيع القمح إلى الصوامع والمطاحن وتوزيع الطحين إلى المخابز العامة والخاصة بشكل عادل. وهنا نتوقف مع مدير المطاحن حول وجود مشكلات ترتبط بتنسيق العمل مع الشركات والمؤسسات الأخرى المعنية بمسألة الأقماح والطحين والتخزين الذي أكد عدم وجود أي معوقات تتعلق بذلك مبيناً وجود لجنة تنسيق خاصة بين مختلف المؤسسات والشركات العاملة في هذا السياق تضم مدير عام مؤسسة تجارة وتصنيع الحبوب ومدير عام الصوامع وكذلك مدير عام المخابز الآلية إضافة إلى مدير عام المطاحن وهي معنية بمتابعة وتنسيق جميع الأعمال والصعوبات أو المشاكل التي تعترض سير العمل وأن هناك آلية عمل جيدة ولا وجود لمشكلات إدارية أو بيروقراطية.

### هذا ما بحثه الوزراء في اجتماعهم الأسبوعي

# مناقشة الوضع الصعب للسورية للطيران «المالية» تعرض استراتيجيتها

**الوطن**

**بحث مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية يوم أمس العديد من القضايا والملفات الخدمية والاقتصادية والتنموية والهموم المعيشية التي يعاني منها المواطن وخاصة واقع مياه الشرب بما فيها حفر آبار جديدة في مدينة دمشق والطاقة الكهربائية وواقع الأسعار وسعر صرف الليرة السورية والآليات والإجراءات المتبعة لتعزيز استقرار صمود الليرة السورية وواقع المخازين الإستراتيجية لمادتي القمح والطحين وكذلك معاناة المواطنين اليومية مع قطاع النقل وأهمية اتخاذ إجراءات جديدة لتحسين أداء هذا القطاع.**

**وفي ما يتعلق بخطة الحكومة للتوجه نحو إنجاز الحكومة الإلكترونية أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن الحكومة ماضية في خطتها لأرشفة الصحائف العقارية إلكترونياً التي تعد مشروعاً إستراتيجياً يصب في مصلحة المواطن بشكل خاص ومصلحة المجتمع بشكل عام مشدداً على الجهات المعنية بضرورة الاستمرار بأتمتة أعمال السجل العقاري للوصول إلى تقديم خدمات حكومية عقارية رقمية، وأهمية تطوير وتفعيل أداء النافذة الواحدة في كل الجهات الحكومية وأهمية تثبيت الملكيات الفردية بعيداً عن عمليات التلاعب والتزوير والاحتيال والضياع وبشكل يخفف الإجراءات البيروقراطية الروتينية مشيراً إلى وضع آليات للتنفيذ والمتابعة وتقويم الأداء.**

**وبمناسبة اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة أشار الحلقي إلى التوجيهات المستمرة للرئيس بشار الأسد للحكومة للاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، وأشار الحلقي إلى الجهود الحكومية لدمج هذه الشريحة مع المجتمع من خلال الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة مع منظمات محلية ودولية وإحداث قسم في كلية التربية بجامعة دمشق لتخريج طاقات بشرية مدربة وذات كفاءة عالية متخصصة في كيفية التعامل مع ذوي الإعاقة بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية موضحاً أن الحرب على سورية أفرزت العديد من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي الجائر بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتأمين مستلزماتهم واحتياجاتهم ومساعدتهم على تخطي إعاقتهم وخاصة تأمين الأطراف الصناعية والوسائل السمعية كالحلزون.**

**وحول مشاركته في تكريم المتفوقين في معرض الباسل للإبداع والاختراع في دورته السابعة عشرة أشار الحلقي إلى اهتمام الحكومة بهذا المعرض وما رافقه من مسابقة تخصصية ركزت على ثلاثة محاور أهمها الأطراف الصناعية الذكية والطاقات المتجددة وإعادة استخدام وتدوير مخلفات الأبنية المنهارة الناتجة عن الحرب الظالمة.**

**وأشار الحلقي إلى الوضع الصعب الذي وصلت إليه مؤسسة الطيران العربية السورية بسبب الحصار الجائر من الغرب الاستعماري وعدم المقدرة على تأمين قطع الغيار والصيانة. مشيراً إلى أهمية توفير بدائل لتعزيز قدرات هذه المؤسسة ومؤكداً أهمية إعادة هيكلة الطيران المدني ومؤسسة الطيران العربية السورية.**

**كما قدم وزير النقل عرضاً عن التحديات والصعوبات التي تواجهها مؤسسة الطيران العربية السورية بسبب الحصار الاقتصادي الجائر وأيضاً المتعلقة بعدم التمكن من توفير قطع التبديل والتعمير لبعض الطائرات.**

**وأكد الحلقي أهمية ترشيد الإنفاق الحكومي وإدارة الموارد وخاصة المالية والحد من الهدر والفساد، مشيراً إلى أهمية إقرار مجلس الوزراء بتخفيض مخصصات المازوت من أجل التدفئة إلى ٣٠ بالمئة في المباني الحكومية وهذا يؤدي إلى وفر مالي كبير مشيراً إلى عملية الاستمرار بمشروع البطاقة الذكية لتعبئة وقود الآليات الحكومية وخاصة أنه تم من خلالها توفير ما يقارب ١,٧ مليار ليرة سورية وشدد الدكتور الحلقي على أهمية ترشيد الإنفاق أيضاً في مجال الطاقة الكهربائية في كل مؤسسات الدولة.**

**من جهته قدم نائب رئيس مجلس الوزراء عمر غلاونجي عرضاً لواقع أداء القطاع الخدمي وجهوزيته العالية لمواجهة كل التحديات مشيراً إلى الجهود المبذولة لمراقبة واقع الأغذية في الأسواق وخاصة المكشوفة منها كما أشار إلى الجهود المبذولة لتحسين أداء القطاع الخدمي في المنطقة الجنوبية وخاصة توفير التيار الكهربائي لها وأهمية تحصينها ضد المخاطر الطبيعية كالعواصف الثلجية وغيرها وأهمية توفير مياه الشرب وأشار إلى الجهود المبذولة لإدخال المواد الغذائية والتموينية والمشتقات النفطية إلى دير الزور.**

**بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع مرسوم تعديل الفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم رقم /٢٦٤/ لعام ١٩٧٥ لتصبح على النحو الآتي: (صناعة السينما وما يرتبط بها من صناعات فرعية ووضع التعرفة للأعمال الفنية والأعمال المرتبطة بها واللازمة لإنتاج الفيلم السينمائي في المؤسسة وتصدر تلك التعرفة بقرار من الوزير بناءً على اقتراح مجلس الإدارة). وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.**

**كما تم الاطلاع على مذكرة وزارة المالية حول رؤيتها لتنفيذ الأهداف والمهام المنوطة بها وبالجهات التابعة لها والبرامج والمشاريع المادية والتشريعات ومؤشرات القياس وما تم إنجازه خلال عام ٢٠١٤ والتحديات والصعوبات والحلول المقترحة.**

**وتضمنت رؤى وأهداف وزارة المالية تحسين كفاءة الموازنة العامة والإنفاق من خلال الاستمرار في تطوير الربط بين الاعتمادات المخصصة والمنفذة وتطوير منهجيات علمية وواقعية لتخصيص الاعتمادات بما يحقق التنمية المتوازنة والمستدامة إضافة إلى آليات تطوير النظام الضريبي وتطوير رسم الإنفاق الاستهلاكي ومكافحة التهرب الضريبي واستكمال تصحيح تشوهات الأسعار من خلال مقاربة «عقلنة الدعم» إضافة إلى السياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتم الاطلاع على مشروع الإستراتيجية الوطنية لثقافة الطفل في الأزمة وما بعدها.**

**واطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارتي (المالية- النقل) حول منح كل من (المؤسسة العامة للخطوط الحديدية سلفة مالية بمقدار مليارين وأربعمئة مليون ليرة سورية والشركة العامة لإنشاء الخطوط الحديدية سلفة مالية بمقدار مئة وثمانية وتسعين مليون ليرة سورية) لتسديد رواتب وأجور العاملين لديهما عن عام ٢٠١٦.**

> ١,٧ مليار ل.س وفر من وقود السيارات الحكومية بعد استخدام «الذكاء»

### تحديد المناطق التي يطبق عليها التنظيم خلال ستة أشهر

# تنفيذ التخطيط وعمران المدن أصبح قانوناً

**الوطن**

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠١٥ الخاص بتنفيذ التخطيط وعمران المدن.

ويقع القانون في ٥٨ مادة، من أبرزها المادة الثانية التي نصت على أن «تتم تهيئة الأرض للبناء وفق المخطط التنظيمي العام والمخطط التنظيمي التفصيلي في المخططات التنظيمية المصدقة كافة بأحد الأسلوبين الآتيين: أ- التقسيم من المالك. ب- التنظيم من الجهة الإدارية».

**وحسب المادة الثالثة، إذا وجد ضمن المخططات التنظيمية المصدقة مناطق مخالفات بناء جماعية قائمة «فيحق للجهة الإدارية بقرار من المجلس صدق من المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة القيام بالآتي: ١- تطبيق أحكام هذا القانون عليها. ٢- تطبيق أحكام قانون التطوير والاستثمار العقاري رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨ وتعديلاته بناء على اتفاق بين المطور العقاري والمالكين أو بين المطور العقاري والجهة الإدارية.**

**٣- تطبيق أحكام قانون الاستملاك النافذ لتنفيذ المخطط التنظيمي لهذه المنطقة بما لا يتعارض مع أحكام الفقرة /٢/ من المادة /١٥/ من الدستور».**

**ونصت المادة الرابعة في الفقرة (أ) منها على أن «تقتطع الوحدات الإدارية مجانا مقابل ما سيحصل عليه مالك العقار من منفعة مادية ومعنوية نتيجة دخول عقاره منطقة التنظيم أو التقسيم وما سيخصص لتأمين الخدمات الأساسية للمنطقة من طرق وساحات وحدائق ومواقف سيارات ومشيدات عامة ومقاسم السكن الشعبي ومقاسم الخدمات الخاصة وما سيطرأ من ارتفاع على القيمة الشرائية للعقار. ويكون الاقتطاع لقاء كل ذلك نسبة لا تتجاوز ٤٠ بالمئة من مساحة المنطقة الواقعة خارج مدن مراكز المحافظات أما في مدن مراكز المحافظات فيكون مقدار النسبة لا يتجاوز ٥٠ بالمئة».**

**وفي الفقرة (ب) منها «إذا زادت نسبة المساحة المقتطعة عن النسبة المحددة في الفقرة /أ/ السابقة تقوم الجهة الإدارية بدفع ثمن المساحة الزائدة وفق القيمة الحقيقية المقدرة من لجنة التقدير البدائي المشار إليها بالمادة /٢١/ من هذا القانون بعد اكتسابه الدرجة القطعية».**

**ونصت الفقرة (ج) على أن «يحتسب ما اقتطع آنفا لمصلحة النفع العام من ضمن النسب المذكورة في الفقرة /أ/ السابقة». وحسب الفقرة (د) تسلم «مقاسم المشيدات العامة إلى الجهات المعنية ذات الطابع الإداري دون مقابل».**

**وحسب المادة الخامسة، يطبق التنظيم في الحالات الآتية: «أ- المناطق المصابة بكوارث طبيعية من زلازل وفيضانات أو التي لحقها الضرر نتيجة الحروب والحرائق.**

**ب- ١- مناطق التوسع العمراني التي ألحقت بالمخطط التنظيمي العام لمدن مراكز المحافظات بعد تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١١ «تاريخ نفاذ القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٠».**

**٢- المناطق التي تلحق بالمخططات التنظيمية العامة للبلدان والمدن بعد تاريخ نفاذ هذا القانون.**

**ج- المناطق التي ترغب الجهة الإدارية تنفيذ المخطط التنظيمي العام والتفصيلي المتعلق بها».**

**ونصت المادة السادسة على أن «أ- على الجهة الإدارية خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون تحديد المناطق التي يطبق عليها التنظيم على مخططها التنظيمي المصدق وفق أحكام المادة /٥/ السابقة ويصدق المخطط الخاص بمحافظة دمشق بقرار من مجلس المحافظة بناء على اقتراح المكتب وفي بقية الوحدات الإدارية بقرار من المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة بناء على اقتراح المجلس.**

**ب- تعلن الجهة الإدارية هذه المناطق بعد تصديقها بإعلان أصولي في لوحة إعلاناتها وفي إحدى صحف العاصمة وإحدى الصحف المحلية إن وجدت ويتضمن المنطقة وأرقام العقارات الخاضعة للتنظيم فيها ويجوز الزيادة في الإعلان في الوسائل المسموعة والمرئية والمواقع الالكترونية. »**

**ونصت المادة (١٤) على أن «تؤلف الأملاك الداخلة ضمن المنطقة ملكا شائعا بين جميع أصحاب الحقوق فيها بحصص تعادل كل منها القيمة المقدرة لعقار كل منهم أو الحق العيني الذي يملكه».**

**كما نصت المادة (١٥) على أن «أ- لا يجوز إدخال عقار أو جزء عقار سبق أن خضع للتنظيم أو الاستملاك أو التقسيم بالمنطقة إلا بموجب مرسوم بناء على اقتراح الجهة الإدارية صاحبة العلاقة.**

**ب- يمنع إجراء المعاملات الآتية على العقارات الداخلة في المنطقة إلى حين انتهاء أعمال التنظيم فيها وهي: الإفراز والتوحيد ومنح الترخيص بالبناء».**

> تقتطع الجهة الإدارية مجاناً جميع الأراضي اللازمة لتنفيذ الطرق والساحات والحدائق ومواقف السيارات والمشيدات العامة

**ونصت المادة (١٦) على أن «أ- تستثنى مناطق المخالفات الجماعية التي يصدر مرسوم بإحداثها كمنطقة وفق أحكام هذا القانون من أحكام البند /٣/ الفقرة /ب/ من المادة /١٥/ ويجوز منح رخص البناء على بعض مقاسم المنطقة المحدثة وفقا لمخططات التقسيم على أن يكون مجموع الحصص السهمية لطالب الترخيص تعادل مساحة المقسم المراد ترخيصه مضافا إليها ما يصيب المقسم من المساحة المجانية المنصوص عليها في المادة /٤/ من هذا القانون واستيفاء تأمين مالي لقاء نفقات وأعباء مرافق تخديم المنطقة تقدره الجهة الإدارية.**

**ب- في حال وجود أبنية في المنطقة وارتأت الجهة الإدارية المحافظة عليها من خلال التنظيم فيجب تحقيق شرط مجموع الحصص السهمية للمالك الوارد في الفقرة /أ/ أعلاه وفي حال عدم توافر هذه المساحة فيتم تطبيق أحكام المادة /٣٨/ من هذا القانون على أن يتم توزيع المقسم القائم عليه البناء لصاحب البناء ويدخل المبنى في تقدير قيمة حقوق المالك ويقدر من لجنة التوزيع الإجباري بالقيمة نفسها التي دخل بها».**

**كما نصت المادة (١٧) على أن «أ- تقتطع الجهة الإدارية مجانا وفق أحكام المادة /٤/ من هذا القانون جميع الأراضي اللازمة لتنفيذ الطرق والساحات والحدائق ومواقف السيارات والمشيدات العامة ومقاسم السكن الشعبي ومقاسم الخدمات الخاصة وفق المخطط التنظيمي العام والتفصيلي المصدقين.**

**ب- يجوز للمجلس تغيير صفة المشيدات العامة إلى مشيدات عامة أخرى باستثناء المقاسم المخصصة لبناء المدارس ودور العبادة والمواقع المخصصة للحدائق».**

**ونصت المادة (١٨) على أن «أ- في حال إحداث المنطقة لسبب من الأسباب الواردة في المادة /٥/ من هذا القانون على الجهة الإدارية خلال ثلاثين يوماً من صدور مرسوم إحداث المنطقة أن تدعو بإعلان ينشر في إحدى صحف العاصمة وفي صحيفة محلية أن وجدت وعلى الموقع الإلكتروني للوزارة وتعلن صورة عنه في كل من بهو الجهة الإدارية والأماكن العامة فيها مالكي عقارات المنطقة وأصحاب الحقوق العينية والشخصية العقارية المسجلة على الصحيفة العقارية للتصريح بحقوقهم وعلى هؤلاء وكل من له علاقة بعقارات المنطقة أصالة أو وصاية أو وكالة أن يتقدم إلى الجهة الإدارية المختصة بطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان المشار إليه يبين فيه محل إقامته المختار ضمن الجهة الإدارية التي تقع فيها المنطقة مرفقا بالوثائق والمستندات المؤيدة لحقوقه أو صور عنها وفي حال عدم وجودها أن يذكر في طلبه المواقع والحدود والحصص والنوع الشرعي والقانوني للعقار أو الحقوق التي يدعي بها.**

**ب- يجوز لأقارب أصحاب الحقوق في المنطقة حتى الدرجة الرابعة أو بموجب وكالات رسمية للغير مصدقة أصولا القيام بالواجبات وممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة السابقة نيابة عن أصحابها».**

**وبموجب المادة (١٩) تطلب الجهة الإدارية خلال ١٠ أيام من تاريخ تسجيل «مرسوم إحداث المنطقة في ديوان الوحدة الإدارية من مديرية المصالح العقارية في المحافظة أو من السجل المؤقت والجهات العامة التي أجاز قانون إحداثها مسك سجلات ملكية إعداد جدول بأسماء أصحاب العقارات وجميع الأشخاص الذين لهم حقوق عينية وشخصية عقارية على هذه العقارات ومقدار حصة كل منهم مع بيان مساحاتها والأنواع الشرعية وغيرها من الحقوق والإشارات المترتبة على هذه العقارات وعلى مديرية المصالح العقارية والجهات المذكورة إجابة طلب الجهة الإدارية بنسخة ورقية وأخرى رقمية خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر».**

## دباس: عدة جهات تلاحق التاجر بقصد الرشوة والابتزاز وإلغاء مديريات «التموين» يضبط السوق أكثر

**علي محمود سليمان**

قال رئيس اتحاد الحرفيين في دمشق مروان دباس لـ«الوطن»: إن الناس تعلمت طرقاً غير مسبوقة في فنون الغش بحيث لم يبق هناك أي مادة وسلعة غذائية إلا وأصبحت مغشوشة، بسبب الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الحقيقة إن وجدت، حيث إن ارتفاع الأسعار أصبح ظاهرة تساهم فيها عدة جهات وكل منها تتهم الأخرى بالتسبب في ارتفاع الأسعار، وبالمحصلة فإن التاجر عندما ترتفع عليه تكلفة البضاعة سيقوم بوضع جميع التكاليف على السعر النهائي ليتحمله المستهلك، فبعد أن يقوم التاجر بإدخاله بضاعته من الجمارك وتصل إلى المستودع تبدأ ملاحقته من عدة جهات وتفرض عليه غرامات ومخالفات بقصد الرشوة والابتزاز، ما يدفعه لوضعه تكاليف إضافية على البضاعة لتعويض خسارته، مع الإشارة إلى أن أغلبية البضائع والمواد في الأسواق هي مستوردة، وعن الخضار والفواكه فهي غير مربحة للمزارع ولكن أصحاب البسطات والتجار هم من يتلاعبون بالأسعار ويحققون الأرباح.

مضيفاً: إن ما تصرح به مديريات حماية المستهلك كل فترة عن وجود مخالفات تم ضبطها وقمع المخالفين هو مجرد حديث للظهور الإعلامي فقط، وما عدا ذلك لا رقابة على الأسواق ولو تم إلغاء هذه المديرية لأمكن ضبط الأسواق بشكل أفضل.

وفي سياق منفصل، بيّن دباس أن الحرفيين في منطقة حوش بلاس الصناعية يعانون من نقص حاد في المحروقات لتشغيل ورشهم التي في أغلبيتها هي ورش لصيانة السيارات. موضحاً أن السبب في عدم تأمين المحروقات لمنطقة حوش بلاس الصناعية يعود لتمنع محافظتي دمشق وريف دمشق عن تزويد المنطقة، حيث قام الاتحاد برفع عدة كتب إلى الجهتين المذكورتين، ولكن حتى الآن لم يتم الوصول إلى نتيجة، حيث إن محافظة ريف دمشق تقول: إن هؤلاء الحرفيين تابعون لاتحاد حرفيي دمشق وهم من مسؤولية محافظة دمشق لتزويدهم بالمحروقات، على حين محافظة دمشق تعتبرهم في منطقة حوش بلاس التي تقع ضمن ريف دمشق، وعلى ذلك ما يزال الحرفيون بانتظار الرحمة من المحافظتين لتزويدهم بالمحروقات.

كما أشار دباس إلى أن مشكلة الحرفيين الذين يعملون في الشوارع وبين الأبنية السكنية مستمرة، حيث سعى الاتحاد مع محافظة دمشق إلى نقلهم إلى المنطقة الصناعية ولكن قسماً منهم يرفض الذهاب كونهم قرب الناس وضمن الشوارع فيها عوائد ربحية أفضل من الذهاب إلى منطقة صناعية خارج دمشق.

ولفت دباس إلى أن ظاهرة هجرة الحرفيين تزايدت بشكل جنوني في الفترة الأخيرة، وخصوصاً لليد العاملة الفنية، حيث إن الكثير من حرفيي وفنيي صيانة السيارات أصبحوا في ألمانيا بعد ترغيبهم في الهجرة والأجور المرتفعة كون الحرفي لدينا يعمل لساعات عمل طويلة.